

Distr.: General
9 February 2018
Arabic
Original: Spanish



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)

رسالة مؤرخة ٨ شباط/فبراير ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس اللجنة من القائم بالأعمال
بالنيابة للبعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة

أودّ أن أشير إلى ما شهده نظام الجزاءات المفروض من مجلس الأمن على جمهورية كوريا الشعبية
الديمقراطية من تعزيز نتيجةً لاعتماد القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧).

وعملاً بالفقرة ١٨ من هذا القرار، أرفق طيّه تقريراً عن التدابير التي اتخذتها المكسيك من أجل
تنفيذ أحكام القرار بفعالية (انظر المرفق).

(توقيع) خوان ساندوفال مينديولا

السفير

القائم بالأعمال بالنيابة



مرفق الرسالة المؤرخة ٨ شباط/فبراير ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيس اللجنة من القائم
بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة

تقرير المكسيك عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٧١ (٢٠١٧)

حتى يتمّ بفعالية تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٧١ (٢٠١٧) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وكذا قرارات مجلس الأمن الأخرى التي تحظر على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تطوير أسلحة نووية وقذائف تسيارية وتفرض جزاءات على المعنيين بتطويرها من الأفراد أو الكيانات، أصدر رئيس المكسيك، إنريكي بينيا نييتو، في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ مرسوماً بالجريدة الرسمية يأمر فيه الوكالات المختصة في الحكومة المكسيكية بالامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ويعطي المرسوم تعليمات إلى وزارة الخارجية بأن تنشر القوائم الصادرة عن مجلس الأمن أو عن هيئاته الفرعية، التي تحدد الخاضعين من الأفراد أو الكيانات إلى نظام الجزاءات المفروض على كوريا الشمالية منذ عام ٢٠٠٦.

وتفيد السلطات الوطنية المختصة (وزارة الشؤون الاقتصادية، ووزارة المالية والائتمان العام، والمعهد الوطني للهجرة، ووزارة البحرية، ووزارة الخارجية) بأنها قد نفذت حتى الآن الإجراءات التالية المدرجة ضمن مجالات اختصاصها، وذلك من أجل الامتثال للأحكام ذات الصلة من القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧).

فقد نشرت وزارة الخارجية قراراً في الجريدة الرسمية في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ تبلغ فيه الجمهور بالقرارات المتخذة وبالقوائم الصادرة عن مجلس الأمن بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧).

وفي ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، اشتركت وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الشؤون الاقتصادية في إصدار تحديث بالجريدة الرسمية للقرار القاضي بوضع تدابير لتقييد تصدير أو استيراد مختلف السلع إلى البلدان والكيانات والأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة (اتفاق الحظر)، وذلك بغية تنفيذ التدابير الموسعة التي فرضها مجلس الأمن على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ضمن مجال تصدير واستيراد المواد والسلع المنصوص عليها في القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧).

وأفادت وحدة الاستخبارات المالية التابعة لوزارة المالية والائتمان العام بأنّ الإصلاح المالي لسنة ٢٠١٤ قد نصّ على أمور من بينها مفهوم "الأشخاص المَحجورين"، أي أنّه يتعيّن على مختلف الوكالات والمؤسسات في القطاع المالي أن توقف على الفور الإجراءات أو المعاملات أو الخدمات مع العملاء أو المستخدمين الذين ترد أسماؤهم في القائمة الصادرة عن وزارة المالية والائتمان العام.

وتعتمد وحدة الاستخبارات المالية، في تحديد معايير الإدراج في قائمة الأشخاص المحجورين، على قوائم مجلس الأمن ولجان الجزاءات التابعة له. والمؤسسات المالية مُلزّمة بالوقف الفوري لأيّ إجراءات أو معاملات أو خدمات مع العملاء أو المستخدمين الذين تُطلعها وزارة المالية والائتمان العام على أسماؤهم بواسطة القائمة السّرية للأشخاص المحجورين. والغرض من هذه القائمة هو منع وكشف أي أفعال أو حالات تقصير أو معاملات تنطوي على موارد يمكن استخدامها في انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وقامت وحدة الاستخبارات المالية بتحديث قائمة الأشخاص المحجورين على ضوء المرفقين الأول والثاني من القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧). وكوّرت الوحدة أيضا طلبها إلى القطاعات المكسيكية المالية وغير المالية بأن توقف أيّ إجراءات أو معاملات أو خدمات مع المدرجة أسماؤهم في قوائم القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) من العملاء أو المستخدمين، ويشمل ذلك الحالات التي يحمل فيها هؤلاء صفة:

- المالك أو الشريك في الملكية أو المؤتمن أو الممثل القانوني أو الوكيل، بما في ذلك لدى النصّ على هؤلاء كمستفيدين أو أمناء، وأيضا لدى اشتراط بدء نفاذ الإجراءات بعملية استخدام الأموال المستأمنة.

- وكيل مدير الأموال للعملاء أو المستخدمين.

- مالك للحقوق أو الأموال أو الممتلكات أو شريك في الملكية أو مالك بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بما يشمل أية أموال تنشأ عن هذه الحقوق أو الأموال أو الممتلكات.

وأفادت المديرية العامة للبروتوكول بوزارة الخارجية بوجود خمسة دبلوماسيين معتمدين من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في المكسيك في عام ٢٠١٦. وامتثالا لأحكام القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧)، يتألف قوام موظفي البعثة في المكسيك حاليا من ثلاثة موظفين. ويتلقى دبلوماسيو كوريا الشمالية مرتباتهم عن طريق حساب مصرفي واحد تُودَع فيه أيضا مبالغ ضريبة القيمة المضافة المردودة إلى السفارة وموظفيها.

وقد أدّج المعهد الوطني للهجرة في نشرات الهجرة الوطنية أسماء الأشخاص المذكورين في قوائم القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧)، وذلك من أجل منع دخولهم أو عبورهم أراضي المكسيك.

وتراقب وزارة البحرية باستمرار حركة الملاحة لضمان الكشف المبكر عن السفن الأجنبية المبحرة باتجاه المياه الوطنية وتحديد هويتها. وعملا بأحكام قرارات مجلس الأمن، ومنها القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧)، أصدرت الوزارة تعليماتها إلى وحدات القيادة البحرية وإلى سلطات الموانئ بالعمل مع إدارات الموانئ العامة على المتابعة والإفادة بشأن حالات السفن الكورية الشمالية التي تحاول الوصول إلى الموانئ المكسيكية.